«أجوان» توقّع عقد بيع أحد استثماراتها العقارية

أعلنت شركة أجوان الخليج العقارية (أجوان) انها قامت بتوقيع عقد بيع لأحد استثماراتها العقارية وهو حصص مشاعة بقسائم استثمارية في مشروع مدينة صباح الأحمد البحرية، حيث قيمتها الدفترية 576,8 ألف دينار، وقد تم البيع بنفس القيمة الدفترية وستسدد القيمة كاملة بتاريخ 20 أكتوبر 2014. وبناء عليه، لم ينتج عن عملية البيع المذكورة أي أرباح أو خسائر ضمن البيانات المالية الخاصة بالشركة.

على عكس تخفيض مزايا ومكافآت العاملين خلال 2014/2013

40٪ زيادة في مكافأة أعضاء مجالس إدارات الشركات النفطية

أحمد مغربي

في الوقت الذي انتهجت مؤسسة البترول الكويتية تخفيض مكافأة المشاركة في النجاح للعاملين في النفط وإقرارها بحدود راتب وربع الراتب خلال السنة المالية المنتهية في 2014/2013 بالإضافة إلى تخفيض بعض المزايا وتعديلات على أنظمة الحوافز بالقطاع النفطي، علمت «الأنباء» من مصادرها أن المكافآت السنوية لأعضاء مجالس إدارات الشركات النفطية ارتفعت في حدود 40٪ عن العام المالي السابق في بعض الشركات النفطية.

ومن المتعارف عليه في القطاع النفطي أن أعضاء مجالس إدارات الشركات النفطية يكونون قياديين نفطيين «رئيسا تنفيذيا أو نائبا للرئيس التنفيذي» في شركات نفطية أخرى عاملة تحت مظلة مؤسسة البترول الكويتية بالإضافة إلى عضو أو عضوين من القياديين المتقاعدين الذين لهم خبرة في النفط.

63 ألف دينار مكافأة مجلس إدارة «البترول الوطنية» و42 ألفاً لـ«نفط الكويت»

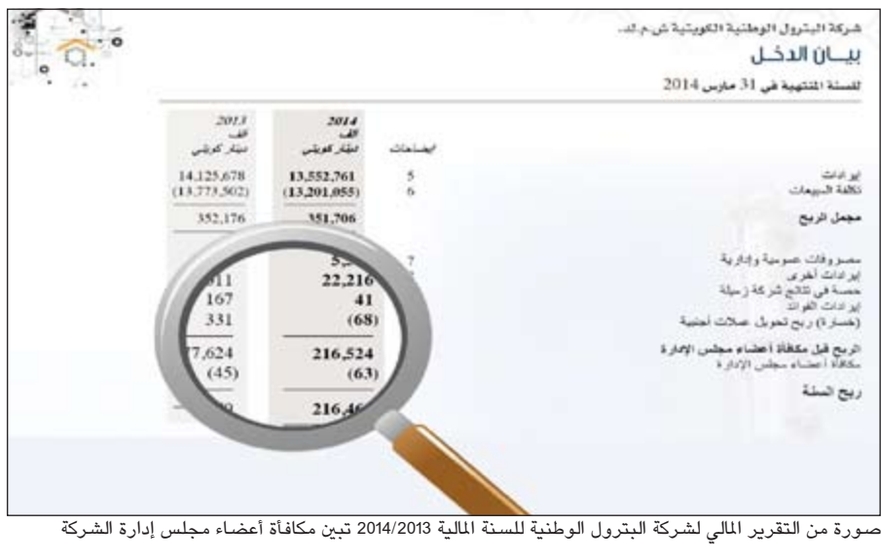
صورة من التقرير المالي لشركة البترول الوطنية للسنة المالية 2014/2013 تبين مكافأة أعضاء مجلس إدارة الشركة

وذكرت المصادر أن ارتفاع مكافآت أعضاء مجالس الإدارات النفطية السنوية يشير إلى أن الشركات النفطية كان لديها علم بتخفيض نسبة المشاركة في النجاح للقياديين النفطيين والتي تم تخفيضها بحدود 35٪، وبالتالي يتم تعويض الانخفاض من مكافأة مجلس الإدارة.

وقالت إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في شركة البترول الوطنية والبالغ عددهم 7 أعضاء بلغت 63 ألف دينار صعودا من 45 ألف دينار عن العام السابق أي بنسبة ارتفاع قدرها 40٪، مشيرة إلى أن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة في شركة نفط الكويت لم تتغير عن العام السابق حيث بلغت 42 ألف دينار لـ 7 أعضاء في المجلس.

إلى ذلك أشارت المصادر إلى أن مكافأة أعضاء مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية الثمانية بلغت في حدود 100 ألف دينار صعودا من 70 ألف دينار في السنوات الماضية، ومن المتبع سنويا إقرار مكافأة أعضاء مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية من قبل المجلس الأعلى للبترول.

«التجارة»: ضوابط للاستثمار بالأنشطة التجارية بالأندية الرياضية

عاطف رمضان

بحثت وزارة التجارة والصناعة شروط وآليات استصدار الأنشطة التجارية في الأندية الرياضية خلال اجتماعها مؤخرا مع الهيئة العامة للشباب والرياضة وعدد من الجهات المعنية. وقال مسؤول في «التجارة» لـ «الأنباء»: إن الوزارة تعد ضوابط للاستثمار في الأندية، مشيرا إلى أن هذا الاستثمار يضم أنشطة تجارية مثل المطاعم والكافيهات والصيدليات ومكاتب السفريات وغيرها من الأنشطة المسموح بها. وأوضح أن الوزارة تعد ضوابط لهذا النوع من الاستثمار استنادا لقانون الاستثمار في الأندية الذي وافق عليه مجلس الوزراء الذي يسمح بإنشاء أنشطة تجارية في الأندية الرياضية في الكويت. من جهة أخرى قال مسؤول «التجارة» إن الوزارة تقوم خلال الفترة المقبلة بمراجعة التصنيف الدولي لتراخيص حماية المباني من الطيور للسماح بإصدار هذه التراخيص في الكويت. وبين أنه في حال عدم وجود هذا النشاط في التصنيفات الدولية سيتم استصدار قرار إداري من وكيل وزارة التجارة لإضافة النشاط ومن ثم السماح بإصدار ترخيص له.

خسائر «المال» تتجاوز 7 ملايين دينار بسبب إحدى شركاتها التابعة

أعلنت شركة المال للاستثمار (المال) عن بياناتها المالية المرحلية للنصف الأول من العام الحالي محققة خسائر قدرها 7 ملايين دينار مقابل أرباح بنحو 39 ألف دينار لنفس الفترة من العام الماضي.

وأوضحت الشركة أن سبب الخسائر يعود إلى قيام إحدى الشركات التابعة ببيع أصل وتحقيق خسارة من البيع بمبلغ 17 مليون دينار وأيضا تحقيق ربح من تسوية قروض بمبلغ يقدر بحوالي 8,2 ملايين دينار. كما أفصحت اليوم الشركة عن بيانات الربع الأول من العام الحالي، والذي لم تكن تفصح عنه من قبل، حيث حققت خسائر قدرها 14,9 مليون دينار مقابل خسائر بنحو 541 ألف دينار في الربع الأول من العام الماضي، بارتفاع في الخسائر نسبته 2651٪.

«الكويتية للاستثمار»: «موديز» تثبت التصنيف عند درجة «بي ايه ايه 3»

أفادت الشركة الكويتية للاستثمار (كويتية) بأن وكالة «موديز» أكدت وثبتت التصنيف الائتماني للشركة عند درجة (بي ايه ايه 3) مع وضع مستقر.

«نور» تسدد 405 آلاف دينار لـ «برقان»

أعلنت شركة نور للاستثمار المالي (نور) انها وبموجب خطة إعادة جدولة ديون الشركة لدى البنوك المحلية، قامت الشركة بسداد مبلغ وقدره 405 آلاف دينار لـ «بنك برقان» بتاريخ الاستحقاق في 29 يوليو 2014، وذلك سدادا لجزء من أصل الدين المستحق للبنك المذكور.

تراجع أرباح «بتروفاك» بـ 44٪ خلال النصف الأول

مدحت فاخوري

هبطت ارباح شركة بتروفاك المحدودة، أكبر شركة بريطانية للمشروعات الهندسية في مجال النفط والغاز، بمعدل 44٪ خلال النصف الاول من العام الحالي فيما حققت ارباحها التراكمية رقما قياسيا، جاء ذلك بعد انخفاض إيراداتها بعد الانتهاء من مشاريعها الكبرى نهاية العام الماضي. وانخفض صافي الدخل إلى 136 مليون خلال الستة أشهر الأولى المنتهية في 30 يونيو مقارنة بـ 243 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي، وفقا لبلومبيرغ، نقلا عن بيان صادر من الشركة امس. يذكر ان ذلك جاء على خلاف التوقعات، حيث انخفضت إيرادات الشركة إلى 2,5 مليار دولار مقارنة بالتوقعات عند 2,8 مليار دولار، فيما كانت التوقعات ان تحقق أرباحا بمتوسط 168 مليون دولار. وتعاني الشركة من تأمين ارباح لها في وقت يشهد تقليص شركات النفط لانفاقاتها. يذكر ان الشركة فازت في يوليو الماضي بعقود لإنشاء مصاف في ماليزيا وتنفيذ احدى حزم مشروع الوقود البيئي في الكويت.

«كويت إنرجي»: العنف في العراق تجاوز أسوأ مراحله

الترويج ـ رويترز: قالت الرئيس التنفيذي لشركة كويت انرجي سارة أكبر إن أعمال العنف التي اشتعلت بالعراق في الآونة الأخيرة تجاوزت أسوأ مراحلها وإن شركات النفط تعمل في الغالب بصورة طبيعية مع استمرار عمليات التطوير وتدفق الصادرات وفقا للخطط الموضوعة.

وقالت أكبر «أعتقد أننا تجاوزنا المرحلة الأسوأ وأن الأمور ستستقر بدءا من الآن»، وأضافت «معظم عمليات التطوير في العراق تسير وفق الخطة الموضوعة لها خاصة في الجنوب الذي ما زالت تعمل فيه أغلب الشركات العالمية وتسير فيه أعمال تطوير الحقول والصادرات بشكل طبيعي». وذكرت أكبر أن مشروعات كويت انرجي في العراق لم تتأثر إلى حد كبير وإنها تتطلع لضخ المزيد من الاستثمارات في العراق إذا استطاعت شركتها الدخول في مشروعات هناك.

«فاتكا» يُحدث إرباكا حول العالم.. و4 آلاف أميركي يتخلون عن الجنسية

«الانعكاس الضريبي» يؤجج الغضب الشعبي الأميركي.. والخسائر بالمليارات

يستعد صناع السياسة الأميركية لمواجهة موجة من الشركات التي ستتخلى عن جنسيتها الأميركية خلال الأشهر القليلة المقبلة، ما يحرم الحكومة الاتحادية من مليارات الدولارات من عائدات الضرائب، ويؤجج الغضب الشعبي قبل انتخابات الكونغرس المزمع إجراؤها في 4 ديسمبر المقبل.

وبالفعل تقلق ظاهرة «الانعكاس الضريبي» الحكومة الأميركية إلى درجة دفعت الرئيس باراك أوباما إلى توعد الشركات التي ترتكبه بفرض ضرائب إضافية عليها، وفقا لصحيفة «الحياة».

والانعكاس الضريبي هو نوع من التهرب تشتري بموجبه شركة أميركية شركة أصغر منها في بلد ضرائبه أدنى من ضرائب الولايات المتحدة التي تبلغ 35٪ على الشركات، ثم تعلن الشركة الأميركية أن هويتها أصبحت غير أميركية وأن مقرها صار خارج البلاد، ما يعني أن أرباحها خاضعة لضرائب بلدها الجديد.

ومنذ منتصف 2013، مارست 15 شركة أميركية الانعكاس الضريبي، وكان آخرها وأكبرها شركة «ميدترونيكس» للأدوات الطبية التي أعلنت تحولها إلى شركة موطنها ايرلندا، حيث الضرائب على الشركات 12,5٪، لكن تأكيد الإدارة الأميركية عزمها تفسير القانون الضريبي بطريقة تفرض ضرائب جديدة، جاء معاكسا لإعلان وزير الخزانة أن قدرة وزارته محدودة على وقف الانعكاس الضريبي الآخذ في الاتساع أو الحد منه.

ونظرا إلى شلل يقعد الكونغرس عن سن أي تشريع ضريبي جديد ثم دخول الكونغرس في عطلته الصيفية، اطمأنت الشركات إلى أنه لا إصلاح ضريبيا في الأفق، وعادت إلى الانعكاس الضريبي باعتبار أن الضريبة الأميركية على الشركات، وهي من الأعلى في العالم، مرتفعة جدا وتؤثر في إجمالي أرباحها.

15 شركة أميركية مارست التهرب الضريبي منذ منتصف 2013

تريليونا دولار كمية الأموال التي تخزنها الشركات الأميركية خارج البلاد

اتساع ظاهرة الانعكاس الضريبي في الولايات المتحدة الأميركية لايزال يؤجج الغضب الشعبي. ففي الوقت الذي تتحايل فيه الشركات بتغيير هويتها الأميركية والانتقال للعمل خارج البلاد ونقل المقر، يشتكي العديد من المواطنين الأميركيين من التزامهم بدفع الضرائب على الدخل في الوقت الذي تتهرب فيه الشركات الكبرى من الدفع والالتزام بالضرائب (أرشيف)

وحسب التقارير، عمدت الشركات إلى إبقاء أرباحها التي تجنيها خارج الولايات المتحدة في مصارف أجنبية تفاديا للضرائب في حال إعادتها إلى الولايات المتحدة. ويقدر العاملون في وزارة الخزانة كمية الأموال التي تخزنها شركات أميركية خارج البلاد بتريليوني دولار.

وفي عهد الرئيس السابق جورج بوش حصلت الشركات على إعفاء ضريبي خاص لإعادة أموالها المكدسة في الخارج بحجة أن عودة الأموال تؤدي إلى خلق وظائف، لكن اقتصاديين عارضوا إعفاء جديدا في عهد أوباما، لافتين إلى أن العفو الأول لم يؤد إلى أي انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الأميركي، بل أثار سخط المواطنين الذين يدفعون ضرائب دخل فيما الشركات تتهرب منها.

ووصل الانقسام حول الضرائب على الشركات الأميركية ومصير أموالها المكدسة في الخارج إلى الكونغرس، حيث تطالب الغالبية الجمهورية بخفض الضرائب حتى تماثل ضرائب دول مثل ايرلندا فتحفز الحكومة رأس المال الأميركي على العودة، فيما يصر الديموقراطيون على جعل أي خفض ضريبي للشركات مرتبطا بسلة إصلاحية كاملة للقانون الضريبي، بما في ذلك إلغاء إعفاءات تستفيد منها شركات النفط.

وفي ظل الشلل التشريعي، وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى إعادة تفسير القانون الضريبي والتشريع بمراسيم تنفيذية لإقناع الشركات بأن استخدام الانعكاس الضريبي ستقابله زيادات في حقول أخرى، ما يلغي فوائده.

ومن الأساليب التي هددت الحكومة باستخدامها إلغاء إعفاء الشركات من الضرائب على الديون التي تحملها من عام إلى عام أو الإعفاءات الضريبية على فوائد قروض الشركات. ويبدو أن هذا التلويح هو السبب الذي أقنع بعض الشركات بالتخلي عن خطوتها.

والتخلي عن الجنسية الأميركية للتهرب من الضرائب ليس حكرا على الشركات، فمتمولون كثيرون تخلوا عن جوازاتهم الأميركية للسبب ذاته.

هذه التعقيدات الضريبية دفعت كثيرين إلى تقديم اقتراحات، من قبيل إلغاء الضرائب على الشركات الأميركية والأجنبية في شكل تام، مع فرض ضرائب على ما يجنيه المستثمرون وأصحاب أسهم هذه الشركات وفي شكل سنوي.

وتبلغ الضريبة على المستثمرين 10٪ على عائدات أموالهم، وهي أدنى من ضريبة الدخل على الفرد التي تبلغ 12٪.

وفي الوقت الذي تدرس فيه وزارة الخزانة خياراتها، هناك دعوات الى جعل ظاهرة التحول أكثر صعوبة من حيث التنفيذ عن طريق طلب السيطرة على 50٪ من تحول الشركة الى الخارج بدلا من 20٪ من السيطرة الحالية.

منذ عشر سنوات مالت الشركات المتحولة الى الفرار نحو ملاجئ الضرائب المنخفضة مثل جزر كايمان. وفي هذه الأيام تميل الشركات الى الانتقال للعمل في أوروبا، حيث افتتحت كثير من الشركات أعمالها هناك بالفعل.

على خط موازٍ، يواجه عالم المال والأعمال حول العالم إرباكا منذ بداية العام لبدء تطبيق قانون «فاتكا» الذي أصبح ساريا ابتداء من أول يوليو الماضي. وسيطبق بشكل كلي بحلول مارس 2015.

ويلزم القانون الأميركي المصارف بالتبليغ مباشرة عن المكلفين بالضرائب، كما يفرض لائحة عقوبات على أي مصرف لا يلتزم ببنوده تصل إلى حرمانه اعتماد جهة مصرفية أو مالية أميركية لتقوم بدور تمثيله أو المراسلة أو حتى فتح حساب مصرفي له لدى المصارف الأميركية، وبالتالي يصبح غير قادر على إجراء مقاصة بالدولار الأميركي.

وقد وقعت الولايات المتحدة حتى الآن اتفاقات مع 40 دولة لتسهيل العملية البيروقراطية المعقدة، ووضع مواعيد محددة لبدء التطبيق التدريجي للقرار الذي ينص على متابعة أي شخص يحمل الجنسية الأميركية لدفع الضرائب للولايات المتحدة. كما توصلت وزارة الخزانة الأميركية إلى تفاهمات مبدئية مع 61 دولة أخرى للالتزام بالقانون الأميركي.

وبينما يعمل 7,3 ملايين أميركي خارج الولايات المتحدة، أظهرت البيانات الحكومية الأميركية أن 565 ألفا منهم فقط يدفعون ضرائب للخزانة الأميركية، بينما غالبهم يدفع ضرائب في مكان عمله وإقامته.

الإجراءات الجديدة لها تأثيرات مباشرة على أكثر من سعيد:

1. حاملو الجنسية الأميركية: تظهر الوثائق أنه بينما تخلى 3 آلاف من حاملي الجنسية الأميركية عن جنسياتهم العام الماضي (ثلاثة أضعاف عدد عام 2012)، تخلى 600 أميركي عن جنسياتهم بين مايو ويونيو الماضيين فقط. وتتوقع مصادر أميركية أن يصل عدد المتخلين عن الجنسية الأميركية إلى 4 آلاف هذا العام.

وفي وثائق أصدرتها وزارة الخزانة الأميركية تخلى أميركيون يحملون ألقابا عربية مثل معلوف والنقيب عن جنسياتهم هذا الصيف، ولكن لم تكشف الوزارة عن الجنسيات المزدوجة الأكثر تخليا عن جنسياتها الأميركية.

2. التأثير على 77 ألف مصرف حول العالم عليها تقديم بيانات متكاملة حول من يحمل الجنسية الأميركية، أو هناك شكوك بأنه يحمل الجنسية الأميركية.

3. تأثير على الدول العربية من حيث الأميركيون العاملون في الشركات العربية ولديهم حسابات في مصارف عربية، أو العرب الحاملون جنسية مزدوجة.

وتكشف مصادر مصرفية في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي عن بدء عدد من المصارف بإجراءات الكشف عن بيانات حسابات العملاء من الأميركيين أو ممن يحملون الجنسية الأميركية، إضافة إلى جنسيتهم الأصلية، وذلك لتطبيق «فاتكا».

أما لبنان فكان من أولى الدول العربية في التعامل مع وزارة الخزانة الأميركية للتوصل إلى اتفاق ينظم تطبيق القانون الجديد.

ومنذ منتصف العام الحالي اكتملت جهوزية المصارف اللبنانية وشرعت في التزام قانون «فاتكا» على الأميركيين خارج بلدهم. وبالفعل أبرمت نحو مائة مؤسسة مصرفية ومالية وتأمينية اتفاقات مباشرة مع الدائرة المختصة في وزارة الخزانة الأميركية لتطبيق التعليمات الواردة في القانون (أدرجت أسماء المؤسسات المذكورة ضمن لائحة المؤسسات التي أبدت استعدادا للالتزام التي أصدرتها مصلحة الضرائب الأميركية).

«فاتكا» يثير حفيظة المسؤولين في البنوك العربية

حسب رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب د.جوزف طربيه، فقد أثار قانون «فاتكا» حفيظة وريبة المسؤولين في المصارف والمؤسسات المالية في دول عدة أوروبية وآسيوية وعربية، لعدة أسباب:

- كلفة تنفيذ القانون من الناحية المالية.
- مخالفة أحكام القانون السرية المصرفية المعمول بها في دول كثيرة.
- تساؤلات حول إمكانية تطبيقه، لاسيما في ظل عدم وضوح أحكامه بالكامل، والنقص في الموارد البشرية لدى بعض المصارف والمؤسسات المالية.
- يطرح القانون تحديات كبرى وصعوبات حقيقية للمؤسسات المالية والحكومات العربية، حيث تواجه المؤسسات المالية تحديات متشابكة منها الهيكلي والتنظيمي والقانوني والتجاري والمالي. ويحتاج كثير من المؤسسات المالية العربية، خاصة تلك التي تزاول أنشطة إقليمية ودولية، إلى إجراء تغييرات في أنظمتها وآلياتها لتتمكن من تطبيق القانون الجديد، كذلك الجهات الحكومية والجهات المشرفة على القطاع المالي.